

تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2003

م.م رزاق نياض شعيبث الناشر
جامعة المثنى / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة
Alnashi777@yahoo.com

مستخلص :-

يعتبر التضخم النقدي من أهم الظواهر المعاصرة التي تعاني منها معظم الاقتصاديات العالمية، ولعل هذه الظاهرة أصبحت هاجس جميع الإقتصاديين الذين يحاولون الوصول إلى أدنى المستويات التي يمكن من خلالها القول إن الاقتصاد تعافى من التضخم، وترافق التضخم مجموعة من المشاكل الإجتماعية والسياسية لأثاره في إعادة توزيع الدخل والثروة وتسببه في عدم عدالة كبيرة في الوجهة الإجتماعية إذ يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقات الإجتماعية وكذلك إلى انحسار نشاط بعض الطبقات وخصوصا الطبقة الوسطى والى صعود بعض الطبقات كالمضاربين والسماسرة وبذلك تزداد الهوة بين أصحاب الدخل المرتفعة من جانب وأصحاب الدخل المنخفضة من جانب آخر.

ويهدف البحث إلى تحليل اثر العوامل المؤثرة وهي كل من عرض النقد الضيق والناجح المحلي الإجمالي غير النفطي وأسعار الصرف وأثر هذه العوامل على المستوى العام للأسعار في العراق واختبار النظرية المفسرة للعلاقة بين هذه المتغيرات وإيضاح العلاقة ونوعها وذلك باستخدام الأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية ، للوصول إلى أي من هذه المتغيرات يؤثر وبشكل واضح في معدلات التضخم النقدي والى أي منها سيتم إعطاء الأولوية .

Abstract :

The inflation of the most important phenomena of contemporary affecting most of the world economies ,and perhaps this phenomenon has become obsessed with all economists who try the reach the lowest levels in which they can say that the economy has recovered from inflation accompanied by inflation range of social and political problems to stir in the redistribution of income and wealth and is caused by the lack of justice major destination social as lead to an increase the gap between social classes ,as well to the rise of some layers kalmharber , brokers ,and thus increasing the gap between high earners by the low – income people from the other side. The research aims to analyze the impact to factors affecting the both the money subbly and narrow GDPnon-oil and exchange rates and the impact these factors on the general level of prices in Iraq and fest the theory interpreted the relationship between these variables and to clarify the relationship and type using the standard methods of modern time series analysis to reach

.to any of these variables affects and is clearly in the rates of inflation and to any of them will by given priority .

المقدمة :

اهتم معظم المفكرين الاقتصاديين بموضوع مشكلة التضخم ، وإيجاد أفضل الحلول وأسرعها لمعالجة هذه الظاهرة ، بسبب الآثار السلبية التي يتركها التضخم في الاقتصاد ، ويعد البنك المركزي صاحب المبادرة الأولى في معالجة هذه الظاهرة من خلال جملة الإجراءات المتبعة للسيطرة عليها ، لكون هذه الظاهرة تساهم في عرقلة عملية النمو الإقتصادي ، وتساهم هذه الإجراءات في تحقيق معدلات مقبولة من التضخم ، حيث اتجه البنك المركزي العراقي بعد العام 2003 إلى إتباع جملة من الآليات يتم استعراضها في البحث هدفها معالجة الظاهرة التي عانى منها الاقتصاد العراقي لعقود طويلة بصورة كبيرة ، إلى جانب تقلبات معدلات النمو في الاقتصاد العراقي حيث أصبح من أهداف السياسة النقدية السيطرة على معدلات متدنية من التضخم في الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث :- نلاحظ إن معدلات التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي كانت ولعقود طويلة تشكل مشكلة للسياسة النقدية في العراق واعتمد البنك المركزي جملة من الإجراءات للوصول إلى أدنى معدلات للتضخم النقدي والسيطرة على المستويات المتوازنة من الأسعار عن طريق هذه الأدوات ، وبناء على ما تقدم فان دراسة وتحليل اثر الأدوات على المستوى العام للأسعار ، تعطي تصور واضح إلى ماهية السياسة الناجحة أو توضيح عمل هذه الآليات التي تدعم عمل السياسة النقدية .

مشكلة البحث :-

يعالج البحث المشكلة التالية :- إن الاقتصاد العراقي يعاني من التضخم النقدي والذي يتزايد بوتائر متصاعدة بالرغم من الإجراءات التي يتبعها البنك المركزي العراقي ساهمت وبصورة كبيرة في السيطرة عليه وتعزيز الاستقرار النسبي في سوق النقد.

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تمارس تأثيرها على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي .

منهجية البحث :- اعتمد الباحث على الأسلوب الاستقرائي النظري والتحليل القياسي لبيان الآثار الفعلية لأدوات السياسة النقدية للحد من الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ، من خلال استخدام النماذج القياسية الحديثة وكذلك استخدام المصادر والمراجع الرصينة للتعريف بالمشكلة والحصول على بيانات البحث .

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة :-

1- (دراسة صالح ،مظهر محمد،السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف ، منشورات البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تشرين الثاني، 2011)

انه يمكن للسياسة النقدية التأثير في مناسيب السيولة من خلال دور سعر الفائدة ، كما سيؤثر النقد الأساس في طبيعة المضاعف النقدي المولد لعرض النقد لتحقيق أهداف السياسة النقدية المستقرة وستعزز ميكانيكية الانتقال النقدي من الأهداف التشغيلية إلى الأهداف الوسيطة والمؤثرة في الطلب ولكن عبر توليد سعر فائدة توازني ليأخذ مركز الصدارة في استقرار القيمة الداخلية للنقود وبلوغ أهداف السياسة النقدية بعد إن كان متغيراً ثانوياً في ظل السياسة النقدية الراهنة التي تعتبر سعر الصرف التوازني هو الهدف الوسيط في لجم التوقعات التضخمية المعظمة للإنفاق الكلي وإدامة التضخم ومن ثم إضعاف مراكز الاستقرار ، وهو الأمر الذي استطاعت السياسة النقدية الحالية من النجاح في بلوغ غايات الاستقرار .

2 -دراسة (العلي ، أحمد بريهي، التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد الثامن والثمانون ، 2011)

إن هيمنة الإنفاق الحكومي في العراق على خلق السيولة وقصور أدوات السيطرة عليها معلومة ، مع محدودية قطاع المال والتأثير الضيق لسعر الفائدة في الطلب الكلي وكلها تقود إلى ضرورة عدم الاختزال في التنظير لحركة المستوى العام للأسعار واختيار أدوات السيطرة على التضخم حسب الفاعلية الواقعية لها وهو موضوع للبحث والتحقيق التجريبي بصفة دائمية.

3 – دراسة (الحلفي ، عبد الجبار، 2010، البطالة في العراق ، مع إشارة خاصة لبطالة الشباب ، مركز دراسات الخليج ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، 2008)

إن السياسة النقدية في العراق لم تستطع كبح جماح التضخم حتى عام 2006 حيث وصل إلى 53% ولكن الإجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية في نهاية العام 2006 أدت بالتضخم إلى بلوغ ادني مستوياته ليصل إلى 2,8% في نهاية العام 2008 ، مما يؤشر نجاح السياسة النقدية المعتمدة على احتواء الظاهرة التضخمية من خلال استخدام الأدوات التشغيلية (سعر الفائدة، سعر الصرف) في تحقيق الأهداف النهائية للسلطات النقدية وكبح جماح التضخم .

4 – دراسة (المشهداني ، وال طعمة، 2009) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد 330 ، (2010)

إن تبني سياسة التضخم المستهدف في زيادة معدلات النمو وتعزيز استقرار معدلاته حسب نتائج التقدير القياسي الإقتصادي على الرغم من الانتقادات التي وجهت غالى هذه السياسة .

5- دراسة (فرحان ، سعدون حسين، تحقيق التكامل بين سياسة التضخم المستهدف واستقرار معدلات النمو في الاقتصاد المصري ، مجلة الحدباء الجامعة ، مركز الدراسات المستقبلية ، بحوث مستقبلية ، العدد 39، 2012) إن السياسة النقدية اتصفت خلال العقدين الماضيين بالسلبية من خلال تقييد حرية البنك المركزي العراقي بوصفه الملجأ الأخير في عملية التمويل ، والذي تبنى من جانبه توفير مصادر التمويل والتي اتخذت من نسبتها الكبرى الإصدار النقدي الجديد الذي نظرا لعجز المصادر الأخرى عن توفيرها مما أدى لهذا التوسع إلى إغراق السوق بالعملة المحلية وفي مقابل ذلك ضعف الجهاز الإنتاجي مما أدى إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ويعود سبب ذلك إلى شكل التمويل والذي كان في معظمه تمويل تضخم .

المحور الأول :-

الإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة التضخم :-

يتضمن هذا الموضوع مجموعة من المحاور الرئيسية التي سيتم من خلالها الوقوف على أهم المفاهيم الأساسية لظاهرة التضخم النقدي ، وكذلك أهم النظريات الاقتصادية التي اهتمت بتحليل الأسباب الرئيسية للتضخم النقدي .

مفهوم التضخم :-

يعرف (6) التضخم من اتجاهين الأول من خلال المسببات حيث يؤكد الإقتصادي فريدمان (Fredman) بان التضخم هو ظاهرة نقدية دائمة وكذلك يرى (Goulborn) بان التضخم قدر كبير من النقود يطارد قليلا من السلع ، وهذا يؤكد إن التضخم ظاهرة نقدية صرفة من خلال إيجاد العلاقة بين كمية النقود كسبب والأسعار كنتيجة .

أما الاتجاه الثاني يهتم بالأسباب والمظاهر الخارجية إذ يعرف الإقتصادي (Emil.J Memes) بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض وهذا الاتجاه في الغالب يميز وجهة النظر الكنزية عموما وفي هذا الإطار يعرفه كينز (Keynes) بأنه ضالة مرونة العرض إمام الزيادات الحاصلة في الطلب ، وعرفه ليرنر (Lerner) بأنه زيادة الطلب على العرض أي إن مؤيدي هذا الاتجاه أبدوا أرائهم أيضا إن الطلب الحقيقي على السلع والخدمات في حين إن العرض يقل نتيجة نشوء الاحتكارات أو تشوه هيكل الإنتاج أو بفعل العوامل الأخرى كالحروب والكوارث .

ويرى (7) بان التضخم هو الإرتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية ، وقد يترافق مع التضخم عملية التشغيل الكامل للاقتصاد في مقابل ذلك يكون هناك انخفاض في نسبة البطالة وبالتالي إرتفاع الأسعار السائدة في السوق نتيجة ازدياد نسبة تشغيل العاطلين عن العمل.

ويرى ميلتون فيردمان إن التضخم هو عبارة عن الإرتفاع المستمر في الأسعار وان المحدد النهائي لمستوى الأسعار هو عبارة عن رصيد النقود .(8)

لقد حذر بول ساموليسون منذ سنوات عديدة من وضع أسس السياسة الاقتصادية بناء على (الشعارات) وقد كان يعني إن تحل الشعارات محل التفكير العميق ولكن ربما يكون ساموليسون قد استخدم كلمة شعارات بطريقة أكثر دقة وعمق ، فالأفكار البسيطة في علم الاقتصاد غالبا ما تصبح علامة مميزة لمجموعة من الأشخاص ذوي الآراء المتشابهة الذين يكررون عبارات معينة لبعضهم البعض وفي النهاية الأمر يخطئون في تكرار الحقائق البينة . (9)

أما النقاش العام بشأن السياسة النقدية فقد سيطرت عليها قطاعات الشعار الأول (النمو) ولقطاع الشعار الثاني (استقرار الأسعار) إما هؤلاء الذين لا يهتمون لأي من القطاعين فيجدون صعوبة في الاستماع إليهم . فالسياسيون بالطبع تصيبهم الحيرة بسبب علماء الاقتصاد الذين لا يتلاءمون مع تلك القطاعات ومؤكدهم نعتقد بان البنوك المركزية يجب إن تسعى وراء احد الخيارين ، إما منع التضخم واستبعاد أي أهداف أخرى (إن الأسعار المستقرة سوف تعود بمنافع اقتصادية هائلة) أو إن تلك البنوك يجب إن تسعى للنمو (تتوقف عن القلق بشأن التضخم ككل وإعادة معدلات النمو كم كانت في الستينات) أولا علينا ان نتبنى هدفا غايته انخفاض التضخم وليس انعدامه مثلا 3% أو 4% وهو معدل مرتفع بدرجة كافية كي يتلاءم مع انخفاض الأجور الفعلية التي يفرضها السوق بينما تظهر آثار التضخم نفسها قليلة جدا ولكن تؤثر السياسة النقدية على التضخم بعد مدة من الزمن لذلك من الضروري وجود أهداف على المدى المتوسط والسياسة المنطقية هي محاولة الحفاظ على معدلات بطالة عند المستوى الذي يتناغم مع المعدل المرغوب للتضخم وحتى أدركت إن هذه التقديرات غير دقيقة .(10)

ثانيا :- النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :-

1- تفسير كينز للتضخم :- رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود ، وسعر الفائدة والادخار والاستثمار ، وقانون ساي ، كما استخدم كينز أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي . فعنده يتحدد المستوى التوازني للتوظيف والدخل القومي الحقيقي بالطلب الكلي الفعال أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي ، وبما ان نظرية كينز خاصة بالفترة القصيرة فإنها تقوم على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من عناصر الإنفاق القومي – الإستثمار مثلا يحدد التغير في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل وبالتالي الناتج أو الدخل القومي .(11)

2- المدرسة السويدية :- أضافت المدرسة السويدية إلى النظرية الكمية للنقود عاملا جديدا فجعلت للتوقعات أهمية خاصة في تحديد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وترى هذه المدرسة ان هذه العلاقة لا تتوقف فقط على مستوى الدخل كم ترى النظرية الكينزية وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار وخطط الادخار .

3- مواضع الاتفاق :- يتفق معظم الاقتصاديين في الفكر النقدي على إن معالجة ظاهرة التضخم المعرقة لعملية التنمية لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية ، تهدف إلى خلق التوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج عن طريق تغيير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض الطلب .

4- مدرسة شيكاغو :- يرى فريد مان إن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ناجمة عن نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الناتج الحقيقي ، ورفض فيردمان ما روج في السبعينات من إن التضخم سببه إرتفاع أسعار البترول والمواد الغذائية ، ويشير بان تحقيق الاستقرار النقدي إي يتطلب إن تنمو كمية النقود بمعدلات تحقق رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنسبة من دخولهم النقدية على شكل أرصدة نقدية ، وأشار (Flemming) إن التوسع النقدي هو السبب في زيادة مستوى الطلب الكلي والأسعار في العديد من الدول ، وذكر (Cagan) الذي ينتمي إلى المدرسة النقودية إن تخفيض النفقات الحكومية والنمو النقدي قد ساهم في تخفيض التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 7% عام 1968 إلى 3% عام 1969 وان تخفيض معدل التوسع النقدي أدى إلى تقييد حجم الطلب الكلي فيها .(12)

وهنا يصح إن نقول انه ليس من السهل تحديد متى يصبح إرتفاع الأسعار تضخميا حيث إرتفاع أسعار الألعاب وأماكن الترفيه في فترة الأعياد لا يمكن إن يعتبر تضخما. ويمكن القول إن هنالك تضخم إذا كان لارتفاع الأسعار مظاهر اقتصادية واجتماعية غير اعتيادية، إذ لا تكون هناك مصلحة في الإستثمار في المشاريع الإنتاجية فتتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالإرباح الكبيرة الفورية، وعندما لا يتمكن ذوو الدخل المحدودة من رفع مداخيلهم بسرعة والمحافظة على قدراتهم الشرائية فالتضخم يظهر بالفعل على شكل إرتفاع الأسعار ، غير إن مفهوم إرتفاع الأسعار التضخمي نسبي ، وذلك يفسر إن عدد كبير من الحكومات تتحرك بشكل متأخر جدا وتجد صعوبة كبيرة في اكتشاف اللحظة التي يصبح فيها إرتفاع الأسعار تضخميا .(13)

ويرى(14) إن هذا الطراز من التنظير يقوم على فرض الفصل التام بين الاستهلاك والأرصدة النقدية الحقيقية للعوائل وعند إلغاء هذا الفرض يعود للنقود دور نسبي في العرض والطلب وربما تقدم حركة المجاميع النقدية معلومات تستفيد منها السلطات النقدية خاصة مع التخلف الزمني لبيانات الناتج ففي العراق مثلا (لا تتوفر وسائل شهرية عن مستويات الناتج والناتج غير النفطي والناتج من السلع والخدمات غير المتاجر بها والبطالة ، تسمح بدراسة التضخم حسب فرضيات معظم المدارس حول دور الفجوة في الناتج وفجوة البطالة وغيرها

ثالثا :- أنواع التضخم :-

إن الهدف الأساسي من تقسيم التضخم إلى أنواع هو معرفة مدى حدة التضخم ، فهناك أنواع من التضخم تكون منها زيادات المستوى العام للأسعار بطيئة نسبيا وزيادات أخرى تكون سريعة وكبيرة في الوقت نفسه ، وبذلك يمكن تقسيم التضخم إلى الأنواع التالية :-

1-التضخم الزاحف :- يمثل هذا النوع من التضخم أدنى مستويات التضخم إذ تكون الزيادات في الأسعار بطيئة تدريجيا حتى عندما يكون فيها الطلب الكلي معتدلا ، ولهذا فإنه يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا قياسا بالأنواع الأخرى من التضخم .

2- التضخم المكبوت :- يرتبط هذا النوع من التضخم بالزيادات في الأسعار التي كان يتعين حدوثها لولا تدخل الحكومة عن طريق فرض الرقابة على الأسعار وتقديم الإعانات والدعم لأسعري لأنواع معينة من السلع والخدمات الأساسية وإتباع نظام البطاقات التمويلية .(15)

3- التضخم الظاهر أو الصريح :- يتسم التضخم الظاهر بارتفاع الأسعار بدون أي تدخل حكومي استجابة لفائض الطلب أو غيرها من الأسباب وقد يكون هذا الإرتفاع ارتفاعا كبيرا في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف بحركتها بالمرنة وتتجلى في إرتفاع في الدخل النقدية وذلك دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها ، وتبعاً لذلك تتجلى مواقف السلطات السلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظواهر التضخمية وتندفع بصورة متسارعة في تضخمها وتراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بكميات النقدية بنسبة أكبر من التداول النقدي للكميات النقدية المتداولة .(16)

4- التضخم المستورد :- يقصد به مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما . ويعد العراق من البلدان المتأثرة بهذا النوع وبشكل كبير نتيجة للتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي ومن أسبابه إرتفاع أسعار الصرف لبعض العملات الرئيسية مما يؤدي إلى إرتفاع في حلقة الواردات المشتراة بهذه العملات وكذلك إرتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي يحصل عليها العراق .(17)

رابعا :- أسباب التضخم :-

ينشا التضخم بسبب عدة عوامل اقتصادية من أبرزها :-

1- إرتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية وغير صناعية ، كمساهمة الشركات في رفع رواتب

منتسبيها من العاملين لاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور .

2- تضخم ناشئ عن الطلب :- ينشا هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات ، إذا إن إرتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج (العرض الكلي)

3- تضخم يحصل نتيجة تغيرات كلية في الطلب الكلي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب . (18)

المحور الثاني :- السياسة النقدية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم أولاً:- أدوات السياسة النقدية :-

هنالك العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها في السياسة النقدية والتي من شأنها تدعيم دور البنك المركزي في تحقيق أهدافه وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الأفضل ومن أهم هذه الأدوات :-

1- أسعار الخصم قصيرة الأجل :-

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند إعادة خصم الأوراق النقدية التجارية المالية قصيرة الأجل التي في حوزتها من أجل الحصول على إحتياطيات نقدية جديدة تستخدمها لإغراض الائتمان ومنح القروض للإفراد والمؤسسات وعندما تنخفض الإحتياطيات النقدية للبنوك التجارية لأي سبب كان ، عندئذ يستطيع البنك التجاري الاقتراض من البنك المركزي لدعم إحتياطياته النقدية المنخفضة ، كما انه بإمكانه الحصول على إحتياطيات نقدية جديدة عن طريق رفع سعر الفائدة على ودائعه الثابتة والتوفير ، بالإضافة إلى إمكانية بيع استثماراته عن طريق إعادة خصمها لدى البنك المركزي (19)

2. عمليات السوق المفتوحة :-

يقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية واذونات الخزينة وأية أوراق مالية في سوق النقد ، بهدف التأثير في حجم الإحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية وهذه الأداة من أكثر أدوات البنك المركزي فاعلية في التأثير على معدلات عرض النقود سواء في حالات التضخم أو الانكماش . فإذا أراد البنك المركزي توسيع زيادة عرض النقود السائلة لدى البنوك التجارية وتوسع قاعدتها الائتمانية فان البنك المركزي يقوم ببيع ما لديه من سندات حكومية ، اذونات الخزينة إلى البنوك التجارية والعكس صحيح وهكذا فان التوسع في كمية النقود والائتمان تؤدي إلى تغيرات ثابتة في سعر الفائدة وهذا بدوره يؤثر على الأسعار والتكاليف والإنتاج والتوظيف . (20)

3- سياسة الإحتياطي النقدي القانوني :-

تعد هذه الأداة من الأدوات الفعالة وخاصة في البلدان النامية ، ويعود ذلك لأثرها المباشر في حجم الائتمان أو القدرة الافتراضية للبنك ، مما يجعله عرضة لنفس الانتقاد الموجه لكل من سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة دون ضرورة توفر سوق نقدية ومالية واسعة ، إلا إن فاعلية هذه الأداة تعود إلى سيطرة البنك المركزي على البنوك التجارية في تعبير نسبة الإحتياطي النقدي القانوني ، وان نجاح هذه السياسة يختلف من دولة إلى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة غير إن تغيير هذه النسبة بحرية كاملة يمكن البنك المركزي من التحكم بالتدفق النقدي الدقيق في الائتمان إلا انه أحياناً يربك حركة الائتمان في الدولة النامية التي تتميز بالتذبذب والموسمية نتيجة لاختلال هيكلها الإقتصادي . (21)

ثانياً:- العوامل المؤثرة في عرض النقد والتوازن النقدي :-

1- إن زيادة تدفق التحويلات الخارجية للعاملين يؤدي إلى زيادة عرض النقد وبالتالي زيادة القوة الشرائية للمهاجرين وعوائلهم مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإضافي على السلع والخدمات دون إن يقابل ذلك نشاط إنتاجي موازي في داخل الإقتصاد المرسل للعمالة وبما إن تلك التحويلات تحول الطلب في أسواق السلع الاستهلاكية الضرورية والمعمرة وكذلك أسواق العقارات والأراضي والخدمات الأعمال والخدمات الشخصية والترفيه وكل هذه الأسواق تتميز بعدم مرونة العرض فيها ، لذا فان فائض الطلب في تلك الحالة يولد ارتفاعات كبيرة في أسعار المنتجات والخدمات المتداولة في هذه الأسواق أي حدوث حالة التضخم . (22)

- 2- إن هناك علاقة عكسية بين تغيرات المطلوبات غير النقدية وتغيرات عرض النقد وبالتالي يمكن القول إن قدرة الجهاز المصرفي على زيادة المطلوبات النقدية (عرض النقد) تتزايد إذا ما :-
- أ- زادت حصيلة الجهاز المصرفي من الموجودات الأجنبية .
 - ب- زادت قروض الجهاز المصرفي إلى القطاع الحكومي .
 - ت- زادت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص .
 - ث- انخفضت الودائع الزمنية (الأصلية) وودائع التوفير (أشباه النقود)
 - ج- انخفاض التزامات الجهاز المصرفي تجاه العالم الخارجي .
 - ح- انخفضت الودائع الحكومية .

ثالثا :- أهداف السياسة النقدية :-

هنالك مجموعة من الأهداف تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها وتختلف أولوياتها تبعا لفسلفة السلطات النقدية ويمكن إجمالها بالتالي :-

- 1- استقرار مستوى الأسعار :- هناك جدل حول حصر أهداف السياسة النقدية في هدف واحد وهو السيطرة على استقرار الأسعار فقط (إذ إن أهداف السلطة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية تنحصر بالسيطرة على استقرار الأسعار وتعظيم العمالة) . (23)
- 2- تشجيع النمو الإقتصادي :- تهدف السياسة النقدية في التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الانكماش من خلال التأثير في عرض النقود ، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض حدة البطالة وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج .
- 3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :- تعمل السياسة النقدية على تهيئة المناخ المناسب لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات .
- 4- تحقيق مستوى عالي من الاستخدام :- إن استخدام السياسة النقدية في محاربة الضغوط التضخمية التي تعد الخطر الأكبر في الاقتصاديات المعاصرة يعد الهدف الأول للسياسة النقدية (إن السياسة النقدية لا تهدف إلى تثبيت المستوى العام للأسعار فحسب بل إلى تحقيق مستويات عالية من الاستخدام) لذلك فإن السلطة النقدية للبنك المركزي تتضاءل عند التطبيق لمنع التطورات التضخمية بسبب ضرورة التوفيق بين منع التضخم وتحقيق الاستخدام الكامل .

المحور الثالث :- الجانب التطبيقي :-

التحليل القياسي لأثر المتغيرات على التضخم النقدي في العراق .
اولا:- تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وبناء النموذج :-

تحظى المجاميع النقدية وتغيرها وتذبذبها بالدراسة عموما" وفي نفس الوقت يستمر النقاش في الأبحاث الأكاديمية حول الصلة الممكنة للنقود بالسياسات . وعلى المستوى النظري لا زال التفاوت شديدا" في مدى التعويل على النقود لتفسير التضخم وعلى سبيل المثال لا يعزى أي دور للنقود في النماذج الكينزية الديناميكية الحديثة وتبعاً لذلك في السياسة النقدية .

وهذا الطراز من التنظير يقوم على فرض الفصل التام بين الاستهلاك والأرصدة النقدية الحقيقية للعوائل . وعند إلغاء هذا الفرض يعود للنقود دور بنيوي أو سببي في العرض والطلب . وربما تقدم حركة المجاميع النقدية معلومات تستفيد منها السلطات النقدية خاصة مع التخلف الزمني لبيانات الناتج . في العراق مثلاً" لا تتوفر سلاسل شهرية عن مستويات الناتج والناتج غير النفطي ، والناتج من السلع والخدمات غير المتاجر بها والبطالة ، تسمح بدراسة التضخم ، حسب فرضيات مختلف المدارس حول دور فجوة الناتج وفجوة البطالة وغيرها .

جدول (1) العوامل المؤثرة على التضخم في الاقتصاد العراقي

للمدة من (2003/1 - 2010/1)

المدة	M_1	GDP_{MO}	EX	CPI
2003/1	13699	6909.6	894.5661	41.7
2003/2	620081	5788.3	1860.321	49.9
2003/3	63738	5731.1	33.38482	56.9
2003/4	445258	5900.1	1086.355	63.5
2004/1	103691	2473.1	771.5122	68.5
2004/2	605081	9530.7	998.5594	71.4
2004/3	2091663	2991.6	78.86982	72.3
2004/4	25413.9	9656.8	850.9255	82.4
2005/1	2538744	6321.4	567.9333	100
2005/2	20154.7	8311.1	640.533	106
2005/3	1641987	3585.5	44.08205	161.2
2005/4	2622596	10190.4	480.8288	614.9
2006/1	2669541	5937.7	270.5844	848.8
2006/2	1424981	11254.4	460.2028	2611.1
2006/3	3398073	4746.6	15.10777	15461.6
2006/4	87429	11314.3	412.9545	2672.9
2007/1	3670027	6864.4	221.9645	2242.1
2007/2	1983800	6895.5	463.5366	2759.2
2007/3	4826189	11895.5	10.4777	3166.6
2007/4	5187494	1536.4	498.0229	3565
2008/1	2936177	11347.2	239.3409	3742
2008/2	6236111	6572.2	816.4928	4355.3
2008/3	45331	12989.2	38.69023	5196.6
2008/4	6688048	12639.8	852.8853	6943.5
2009/1	3706852	7557.1	568.9622	8815.6

12073.8	761.1836	13849.2	8459237	2009/2
18500.8	25.35438	5263.6	126776	2009/3
24205.5	692.6256	13296.6	8885969	2009/4
24851.3	389.3287	7899.6	50924486	2010/1

المصدر :- الباحث بالاعتماد على بيانات (نبيل مهدي الجنابي، كفاءة سوق العراق للأوراق المالية والسياسة النقدية، دراسة قياسية للمدة 200-2012، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، ص14.

يلاحظ من بيانات الجدول (1) إن المؤشرات التي سجلتها جملة عوامل الدراسة المؤثرة في المستوى العام للأسعار كانت كالأتي فقد سجل عرض النقد ارتفاعا ملحوظا وبصورة مستمرة طويلة مدة الدراسة وما سبقها فقد اثر هذا الإرتفاع إلى نتائج سلبية أثرت في سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية وخصوصا الدولار الأمريكي واستمر هذا المستوى بالارتفاع إلى إن بلغ (8885969) مليون دينار في الربع الأخير من العام 2009 وهذا يعود بالدرجة الأولى لحاجة الاقتصاد العراقي إلى زيادة المعروض من النقود لتغطية التكاليف العالية لإعادة الأعمار . ويبدو إن سياسة البنك المركزي للسيطرة على أسعار الصرف قد أتت أكلها ففي العام 2012 بلغ سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي (1281) بعد إن كان (1936) في العام 2003 وهذا يعود إلى تطور أدوات السياسة النقدية في مجال أسعار الصرف . إما فيما يخص المستوى العام للأسعار الذي أخذ بالارتفاع وهذا أمر طبيعي نتيجة لتأثر هذا المستوى بالزيادة الكبيرة في مستوى عرض النقد بالإضافة إلى سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية الأخرى ، إن أداء السياسة النقدية كان واضحا كما أسلفنا في السيطرة على أسعار الصرف ولكن هناك بعض الأمور التي أدت إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وكذلك منعت تطبيق آليات السياسة النقدية كما مخطط لها ويأتي في مقدمتها محاربة الإرهاب وكذلك زيادة الإنفاق الحكومي واعتماد الدولة على إيرادات النفط هذه العوامل ساهمت أيضا في زيادة معدلات الأسعار ، الذي سجل أعلى معدل له خلال مدة الدراسة في الربع الأول من العام 2010 حيث بلغ (24851.3) بعد إن كان (12073.8) في الربع الأول من العام 2009 ، وهذا الأمر يؤكد أهمية الدراسة في توضيح عمل السياسة النقدية وأدواتها للسيطرة على الإرتفاع في المستوى العام للأسعار .

جدول (2)

الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث

المتغيرات/ المقياس	الوسط الحسابي	اعلى قيمة	ادنى قيمة	الإنحراف المعياري
M_1	262870000	6888600000	13699	262460000
GDP_{wo}	7873.0	1536.4	13849	3440.8
Cpi	4943.0	.24851	41.700	7216.8
Ex	492.13	1086.4	10.478	347.59

المصدر: البرنامج الإحصائي.

النموذج القياسي والنتائج :-

أولاً - توصيف النموذج والمتغيرات :- يعتمد البحث على نموذج OLS وفقاً للآتي:
المتغير المعتمد (Depart variable)
Cpi مؤشر أسعار المستهلك كئانب عن التضخم

$$\Pi = \text{Log}cpi_t / \text{Log}cpi_{t-1}$$

المتغيرات المستقلة :-

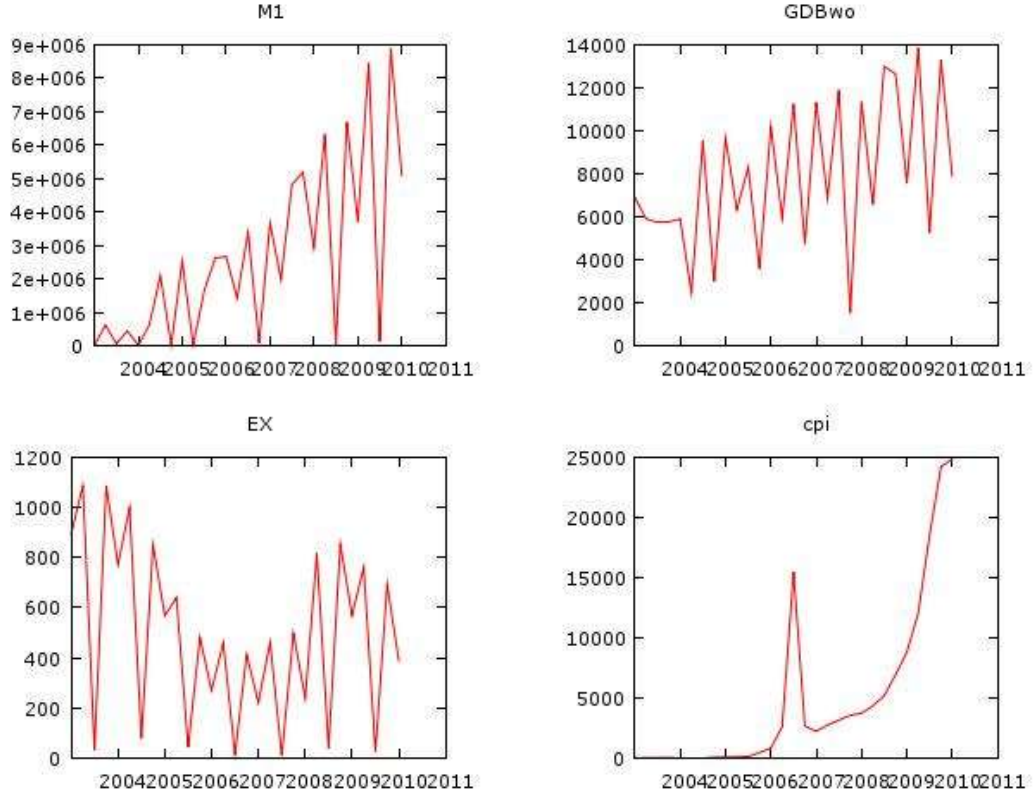
- 1- الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي Gdp_{wo} معبراً عن مستوى النشاط الإقتصادي واستخدام هذا المفهوم هو لإبعاد دور النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، ويفترض إن تكون العلاقة بينهما سالبة حسب النظرية الاقتصادية (علاقة عكسية)
- 2- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) وتفترض النظرية الاقتصادية إن تكون إشارته موجبة (علاقة طردية)
- 3- سعر الصرف (Ex) معبراً عن التعامل الإقتصادي العراقي مع الخارج وحسب النظرية الاقتصادية يفترض إن تكون العلاقة عكسية (سالبة) وبذلك يكون نموذج الانحدار للبحث على النحو الآتي :-

$$Cpi = \alpha_0 + \beta_1 \log M_1 - \beta_2 \log GDP_{wo} - \beta_3 Ex + U \dots \dots (1)$$

- وصف المتغيرات :- يوضح الجدول (2) إن أعلى قيمة لعرض النقد كانت تبلغ (6888600) مليون دينار عراقي كانت في الربع الأول من العام 2007 ، بينما كانت أدنى قيمة (13699) مليون دينار حققها في الربع الثاني من العام 2004 ، وبلغ الوسط الحسابي لها (2628700) فيما بلغ الإنحراف المعياري (26246000) - إما فيما يخص (GDP_{wo}) فقد سجل أعلى قيمة له والبالغة (13296.6) مليون دينار عراقي في الربع الثاني من العام 2011 وسجل أدنى قيمة له بلغت (1536.4) مليون دينار عراقي في الربع الثالث من العام 2008 وكان الوسط الحسابي له قد بلغ (7873) والانحراف المعياري بلغ (3440.8)، إما بالنسبة لأسعار الصرف للدينار العراقي فق سجل أعلى معدل له والبالغ (2456.355) في الربع الأول من العام 2004 ، وسجل أدنى قيمة له والبالغة (41.700) في الربع الأول من العام 2009 ، فيما بلغ الوسط الحسابي لهما (492) والانحراف المعياري (374.59) ، فيما سجل Cpi أعلى قيمة له في الربع الأخير من العام 2011 حيث بلغ (24851.3) فيما بلغت أدنى قيمة منه (100) في الربع الأول من العام 2005 ، وبلغ الوسط الحسابي (4943) فيما بلغ الإنحراف المعياري (7216.8) . ويعكس الشكل رقم (1) وصف المتغيرات المدروسة في البحث خلال مدة الدراسة .

شكل (1)

وصف متغيرات البحث للمدة (ك 2 2003-نيسان 2011)



المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Gretl)

ثانياً :- تقدير النموذج والنتائج القياسية :-

1- استقرارية البيانات :-

للتعرف على ما إذا كانت متغيرات البحث مستقرة أم لا بسبب طبيعة السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام تكون غير ساكنة مما يؤدي إلى ظاهرة الانحدار الزائف (spurious regression) بمعنى إن طبيعة الانحدار الذي ينتج ليس لعلاقة اقتصادية وإنما بسبب وجود اتجاه عام للسلاسل الزمنية للمتغيرات . (24)

ويوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار (ADF) (ديكي فولر) ويتضح من الجدول إن متغيرات السلاسل الزمنية لكل من عرض النقد (M1) والنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي (GDP_{wo}) وأسعار الصرف (E_x) مستقرة في مستواها حيث إن القيمة المحسوبة للاختبار تزيد عن القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (0.05%) مما يعني عدم رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول انه في (95%) من الحالات لا يمكن رفض فرضية استقرار الفرضيات ، إما المتغير (cpi) فهو غير مستقر في مستواه ولكنه بالمقابل مستقر عند الفروق الأولى حيث إن القيمة للاختبار (ADF) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند نفس مستوى المعنوية .

اختبار (ADF) لمعرفة هل البيانات للمتغيرات الاقتصادية موضوعة البحث مستقرة في المستوى أو الفروقات للتخلص من مشكلة التحيز والانحدار الزائف عندما تكون (DW) أكبر من (R2) مما يعطي نتائج مضللة.

جدول (3)

نتائج اختبار ديكي-فولر (ADF)

المتغير / الاختبار	المستوى (level)	الفروق الأولى
M_1	-4.39668 ^(*)	-----
GDP_{wo}	-3.94047 ^(*)	-----
Cpi	-0.779613	-4.46958 ^(*)
Ex	-3.19917 ^(*)	-----

(*)criticalvalue

المصدر : البرنامج الإحصائي

4- تحليل الانحدار (OLS) :-

تم استخدام الدالة بثلاثة أشكال وكما يلي :- الدالة الخطية :-

$$Cpi = \alpha_0 + B_1 M_1 - B_2 GDP - B_3 EX + U$$

- الدالة شبه اللوغارتمية

$$Cpi = \alpha_0 + B_1 \log M_1 - B_2 \log GDP - B_3 \log EX$$

- الدالة اللوغارتمية المزدوجة $LogCpi = \alpha_0 + B_1 \log M_1 - B_2 \log GDP - B_3 \log EX - U$

تم استخراج النتائج من الدالة الخطية وشبه اللوغارتمية والدالة اللوغارتمية المزدوجة ومن النتائج تم اعتماد

إختيار الدالة شبه اللوغارتمية الموضحة في الجدول رقم (4)

جدول (4)

النموذج شبه اللوغارتمية

(Model 2: OLS, using observations 2003:2-2010:1 (T = 28

Dependent variable: d_cpi

Coefficient std. error t-ratio p-value

const	-8175.21	13404.0	-0.6099	0.5477
I_EX	-0.8039	0.5352	-1.501	0.1464
I_GDBwo	0.7194	1469.64	0.4894	0.6290
I_M1	0.52039	0.37474	2.893	0.1764

Mean dependent var	886.0571	S.D. dependent var	3865.254
Sum squared resid	3.23e-02	S.E. of regression	3666+E3.935
R-squared	0.7996	Adjusted R-squared	0.77998
F(3, 24)	1.999823	P-value(F)	0.140892
Log-likelihood	-267.3713	Akaike criterion	542.7426
Schwarz criterio	548.0714	Hannan-Quin	544.3716
rho	-0.161907	Durbin-Wats	2.319384

Excluding the constant, p-value was highest for variable 6) GDP_{wo}

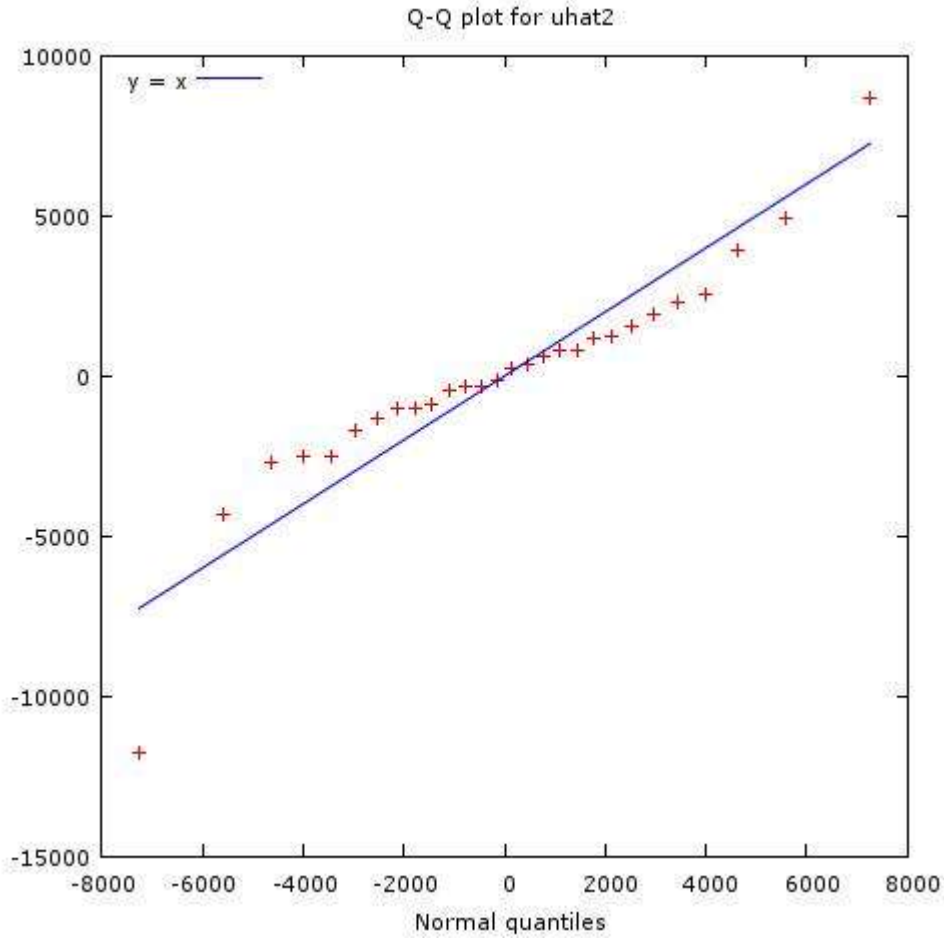
اجتازت الدالة الاختبارات الإحصائية من الدرجة الأولى (t, F, R^2) ومن الدرجة الثانية (Akaike, schwars, DW, rho, sum squarssesid) وعلى النحو التالي :-

اختبار t :- كانت t معنوية لكل من سعر الصرف حيث كانت t المحسوبة أكبر من الجدولية حيث بلغت (1.901) وكانت الإشارة سالبة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية وبلغت قيمة المعلمة (-0.8039) بمعنى ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي بمقدار 100% يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم بمقدار 60% .
إما متغير عرض النقد M_1 فقد اجتاز الاختبارات الإحصائية من الدرجة الأولى حيث كانت قيمته البالغة (0.52039) معنوية اختبار t حيث بلغت t المحتسبة (2.893) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.43) وكانت الإشارة موجبة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، بمعنى ان ارتفاع عرض النقد بمقدار 100% يؤدي إلى رفع مستوى الأسعار العام بمقدار 50% ، في حين فشل المتغير (الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في اجتياز الاختبارات كما إن قيمة F التي تعكس قوة متغيرات النموذج بلغت (19.99) وباحتمالية (P – value) (0.1408) وباحتمالية تقترب من الصفر وبلغ معامل التحديد المعدل (R^2) بلغت حوالي 78% بمعنى ان متغيرات النموذج تفسر 78% من معدل التضخم وهي نسبة جيدة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار النموذج الحالي الذي لم يتضمن كافة المتغيرات .

الاختبارات الإحصائية من الدرجة الثانية :- إن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة (DW) (2.019) وهي تقع ضمن منطقة الثقة وهذا ما يعكسه شكل الارتباط الذاتي لبواقي النموذج وحقق معامل (Akaike) أعلى قيمة حيث بلغ (542.742) ويعكس مؤشر معيار (Shwarz) حسن أداء الدالة وكما يوضحها الشكل (3) حيث إن أغلب النقاط تقع حول الخط .

شكل (3)

تقدير شكل الدالة نصف اللوغارتمية



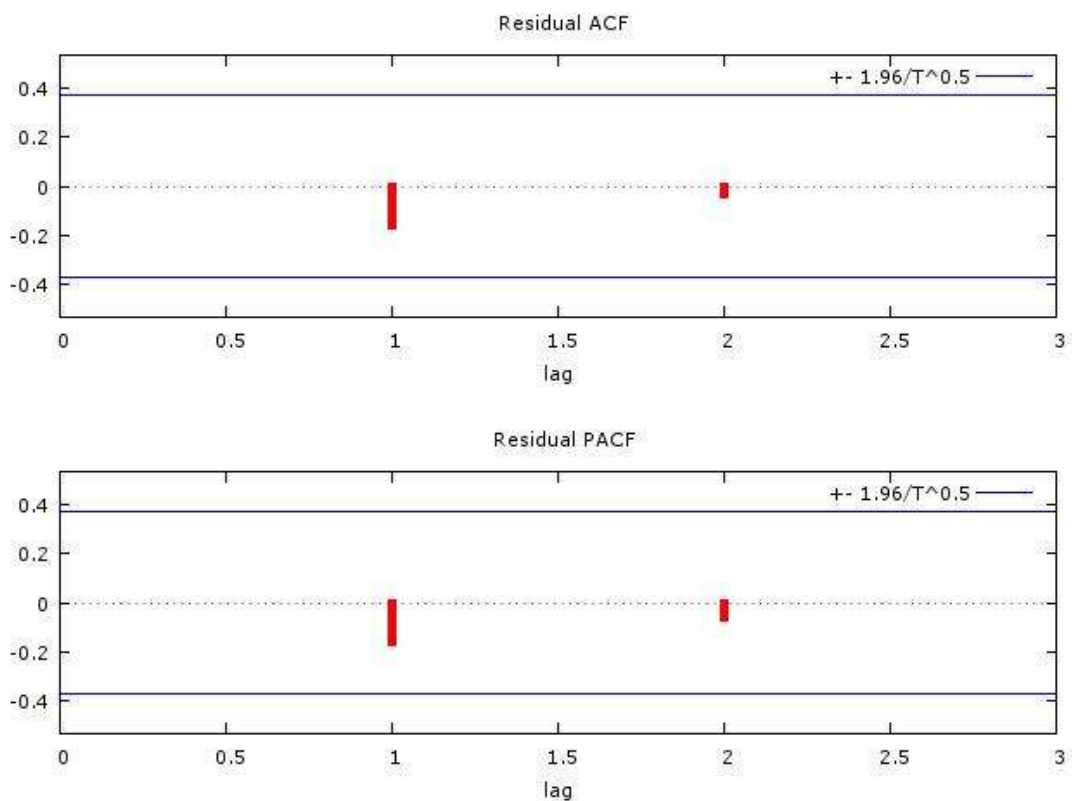
المصدر: البرنامج الإحصائي

جدول (5)
الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني
Residual autocorrelation function

[LAG	ACF	PACF	Q-stat.	[p-value
[0.368]	0.8114	0.1615-	0.1615-	1
[0.657]	0.8403	0.0575-	0.0299-	2

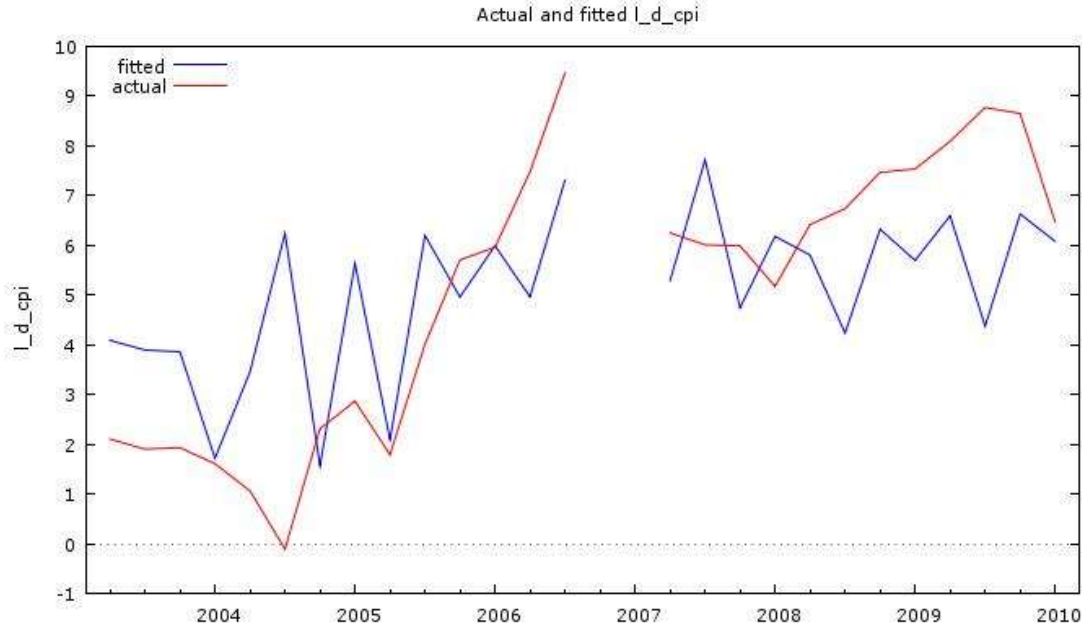
شكل (4)

الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثاني



المصدر: البرنامج الإحصائي

شكل (5) القيمة التقديرية والحقيقية لمتغير التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة المبحوثة



الإستنتاجات :- خُص الباحث بجملة من الاستنتاجات نذكر فيها :-

- 1- إن التضخم ظاهرة اقتصادية عالمية ولا تقتصر فقط على الاقتصادات النامية ، ولكنها تكون غالباً ذات معدلات مرتفعة في الدول النامية، وذلك نتيجة حتمية للسياسات النقدية المعمول بها في هذه الدول إضافة إلى هشاشة النظام الإقتصادي المتبع فيها الأمر الذي يجعل من هذه المشكلة تكون عضية لعقود طويلة دون السيطرة على المعدلات المقبولة منها .
- 2- إن الاقتصاد العراقي يكاد يكون تماماً اقتصاد أحادي الريع نتيجة لاعتماده الكلي على إيرادات النفط الخام ،دون ذكر أي مساهمة فاعلة لبقية القطاعات الاقتصادية التي تعتبر المساهم الأول في الحد من ظاهرة الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار .
- 3- أظهرت نتائج التحليل القياسي إن المتغيرات المختارة بتوصيف النموذج للبحث فسرت أكثر من (78%) من العوامل المؤثرة على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي مما يعكس حسن التوصيف للنموذج .
- 4- أظهر التحليل القياسي قوة تأثير المتباينة الاتجاه كل من عرض النقد وسعر الصرف على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي علماً بان الأول يكون تأثيره بالاتجاه الايجابي بمعنى ارتفاعه يؤدي إلى إرتفاع التضخم بمعدل نصف مرة ، في حين كان الثاني تأثيره سلبي حيث إن تحسن سعر الصرف للدينار العراقي يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم في الاقتصاد إلى الثلثين .
- 5- فشل متغير الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في بيان التأثير على معدل التضخم ويقترح الباحث إيجاد متغير بديل عنه مثل إدخال متغير الإنفاق العام أو معدل فائدة السياسة النقدية والاطلاع على النتائج التي تغير من شكل النموذج .
- 6- إن النتائج التي تمخضت عكست ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي حيث أنها ظاهرة نقدية وهذا يدعم النظرية النقدية الحديثة في تفسير التضخم ويضع علامات استفهام على النظرية الهيكلية التي يفترض إن تفسر ظاهرة التضخم في البلدان النامية وهذا السؤال يطرحه الباحث للاختيار من دراسات أخرى للمقارنة بين التفسيرات أعلاه لظاهرة التضخم في بلدان نامية أخرى .

التوصيات :-

- 1- يوصي البحث بضرورة قيام السياسة النقدية بالمحافظة على معدلات متوازنة من عرض النقد ، مقابل ذلك يتم الحصول على معدلات منخفضة من التضخم في الاقتصاد العراقي كما أشارت تحليلات البحث
- 2- ضرورة تدعيم سياسة سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية التي أتت أكلها من خلال الحصول على معدلات جيدة لسعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي
- 3- يوصي البحث بإضافة متغيرات الإنفاق العام ومعدل فائدة السياسة النقدية من قبل الباحثين للوصول إلى نتائج تعزز مفاهيم السياسة النقدية ولمعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي .

المصادر والمراجع :-

- 1- (صالح ،مظهر محمد)السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف ، منشورات البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تشرين الثاني ، 2011 .
- 2- (العلي ، أحمد بريهي) التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد الثامن والثمانون ، 2011، ص 23 .
- 3- (الحلبي ، عبد الجبار) البطالة في العراق ،مع إشارة خاصة لبطالة الشباب ، مركز دراسات الخليج ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 ، 2008، ص 97 .
- 4- (المشهداني ، وال طعمة) دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2009) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد 330،ص143.
- 5- (فرحان ، سعدون حسين)تحقيق التكامل بين سياسة التضخم المستهدف واستقرار معدلات النمو في الاقتصاد المصري ، مجلة الحداثة الجامعة ، مركز الدراسات المستقبلية ، بحوث مستقبلية ، العدد 39 ، 2012 ، ص 134.
- 6- (مشكور ، رشم) ، التضخم والمعالجات المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدكتور للطباعة والتنضيد الالكتروني ،بغداد ، 2012 ، ص 45.
- 7- (الأمين ، عبد الوهاب ،مبادي الاقتصاد ، الجزء الثاني ، الاقتصاد الكلي ، دار المعرفة ، الكويت ، 1993، ص141 .)
- 8- (العلي ، أحمد بريهي) مصدر سابق ، ص 88.
- 9- (كروجمان ، بول) تحليل النظريات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص155.
- 10- (مجيد ، عامر عبدالله) تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنواتج الإجمالي في بلدان مختارة (السعودية ومصر)للمدة (1980-2006) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2008، ص32.

- 11- (غزلان ، 2002) اقتصاديات النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، ص 293 - 294.
- 12- (الجنابي ، ارسلان) النقود والمصارف والنظرية النقدية ، الطبعة الأولى ، مطبعة وائل ، الأردن ، 2009 ، ص 284 .
- 13- (أبو هات ، عبد الكريم كامل) الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوجود العسكري الأمريكي في العراق (2003-2008) البحوث والدراسات ، الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي ، 2010 ، المبحث الأول ، ص 22.
- 14- (صالح ، مظهر محمد) مصدر سابق ، ص 78.
- 15 (العبيدي ، نهاد عبد الكريم) مصدر سابق ، ص 91.
- 16- (العلي ، أحمد بريهي) تقويم السياسات النقدية في العراق للفترة (1980-1991) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، هيئة التخطيط الإقتصادي ، بغداد ، 1992 . ص 23.
- 17- (نعمة الله ، يوسف عبد الوهاب) النقود في النشاط الإقتصادي ، مطابع الجزيرة ، 1971 ، ص 81.
- 18- (الصادق ، وآخرون) السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، دولة الإمارات العربية ، أبو ظبي ، 1996 ، ص 31.
- 19- (الشمري ، ناظم محمد) النقود والمصارف ، جامعة الموصل ، 1988 ، ص 297 .
- 20- (حداد، والخطيب) مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2002 ، ص 246 .
- 21- (أبو هات ، عبد الكريم كامل) الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوجود العسكري الأمريكي في العراق (2003-2008) البحوث والدراسات ، الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي ، 2010 ، المبحث الأول ، ص 22 .
- 22- (مجيد ، عامر عبدالله) تحليل وقياس العلاقة السببية بين عرض النقود والنواتج الإجمالي في بلدان مختارة (السعودية ومصر) للمدة (1980-2006) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2008 ، ص 32.
- 23- (عبد الفضيل ، محمود) مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي ، الجذور والمسببات ، الإبعاد والسياسات ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت ، 1982 ، ص 57 .
- 24- (نبيل مهدي الجنابي ، كفاءة سوق العراق للأوراق المالية والسياسة النقدية ، دراسة قياسية للمدة 200-2012 ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، ص 14.
-
- 25- Rao,B(1994) ,coitegraition for the applied economics new York, the Mac millan press,LTD,p,91.

قائمة الملاحق :-

ملحق (1)

النموذج الخطي

(Model 1: OLS, using observations 2003:2-2010:1 (T = 28

coefficient std. error t-rati p-value Dependent variable:

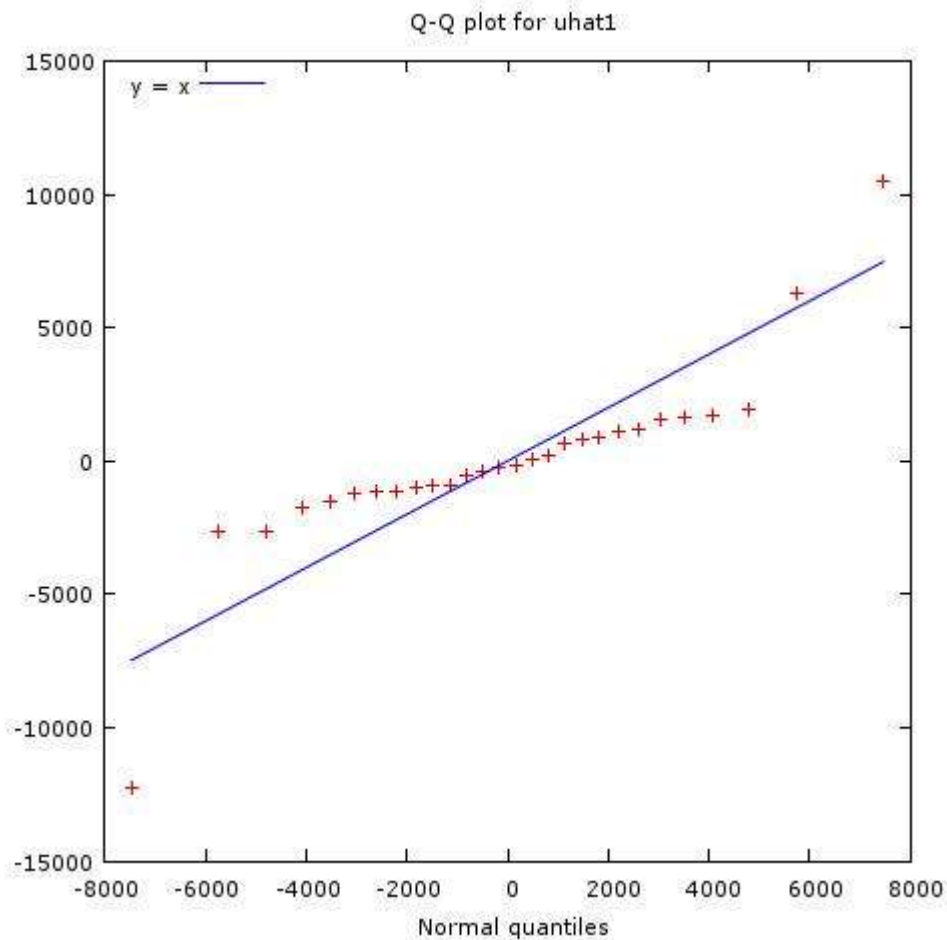
	coefficient	std. error	t-rati	p-value	Dependent variable:
const	-811.596		2498.57	-0.3248	0.7481
M1	0.000370507		0.000346789	1.068	0.2960
GDBwo	0.174523		0.272127	0.6413	0.5274
EX	-1.44624		2.34473	-0.6168	0.5432

Mean dependent var 886.0571 S.D. dependent var 3865.254
Sum squared resi 3.41e+08 S.E. of regression 3772.127
R-squared 0.153428 Adjusted R-squared 0.047607
F(3, 24) 1.449877 P-value(F) 0.253148
Log-likelihood -268.1632 Akaike criterion 544.3264
Schwarz criterion 549.6552 Hannan-Quinn 545.9555
rho -0.225339 Durbin-Watson 2.440344

Excluding the constant, p-value was highest for variable 3 (EX

شكل (2)

تقدير انحدار الدالة الخطية



المصدر: البرنامج الإحصائي

النموذج اللوغارتمي المزدوج

(Model 3: OLS, using observations 2003:1-2010:1 (T = 26

Missing or incomplete observations dropped: 3

Dependent variable: l_d_cpi

	coefficient	std. error	t-ratio	p-value
const	-8.68354	8.91498	-0.9740	0.3406
I_EX	-0.375895	0.349583	-1.075	0.2939
I_GDBwo	0.766699	0.968252	0.7918	0.4369
** I_M1	0.655646	0.250282	2.620	0.0156

Mean dependent var 5.063157 S.D. dependent var 2.765161

Sum squared resid 125.7075 S.E. of regression 2.390392

R-squared 0.342372 Adjusted R-squared 0.252696

F(3, 22) 3.817861 P-value(F) 0.024209

Log-likelihood -57.37859 Akaike criterion 122.7572

Schwarz criterion 127.7896 Hannan-Quinn 124.2063

Log-likelihood for d_cpi = -189.021

(Excluding the constant, p-value was highest for variable 6 (I_GDBwo